التقرير الأممي يؤكد تلاعب جماعات المصالح بالريع والقوانين

آلة الفساد ماضية في نهش المنظومة العربية

شدد التقرير الثالث للتنمية الإنسانية العربية، الصادر أمس، على أن الفساد أضحى مستشريا على طول البلاد العربية، وقال إن الحكومات تقر بذلك وتعترف به عن طريق حملاتها الدورية لمكافحة الفساد والتي لا تصل إلى شيء ذي بال في أغلب الأحوال .

وتوسم أصحاب التقرير الثالث من نوعه، بالتصدي للفساد الموصوف بالبنيوي واستئصاله من جذوره في البلدان العربية، معتبرين الوفاء بهذه النقطة عنصرا حاسما إذا ما أرادت المنطقة أن تقيم مؤسسات حرة تنتصر لتطبيق القانون، كما لم يستسغ الخبراء إبقاء الأنظمة العربية حالات الطوارئ سارية المفعول رغم زوال التهديدات التي أقيمت لأجلها. ولم يجد عرابو التقرير الذي حمل تسمية "الفساد الراسخ يعوق سبيل الإصلاح"، حرجا من الجزم بأن الفساد السياسي والاقتصادي شائع في المنطقة، تبعا لوجود مسوح أجريت عن الحرية في 5 بلدان عربية، وأكّدت أن نحو 70 بالمائة من المشاركين في الاستطلاع رأوا أن "بلدانهم تدار لمصلحة من المصالح المتنفذة". ويعدد التقرير إياه نماذج متعددة للفساد كالرشوة واللجوء للوسائط لتحاشي العقوبات بشكل غير وجه مشروع وما إلى ذلك، كما اشتكت العينة المختارة والمشكّلة أساسا من مواطنين وكذا رجال أعمال، من احتكار أهل الحكم للمجالات الاقتصادية المهمة إما بصفة مباشرة أو عن طريق شراكتهم لطائفة من رجال الأعمال ذوي الحظوة، وأشار التقرير إلى تلقي المسؤولين وبطانتهم لعمولات طائلة عن العقود التي تبرمها الشركات الأجنبية والمحلية مع الدولة بما في ذلك صفقات التسليح .وتحت عنوان "دائرة مفرغة"، قالت ريما خلف الهنيدي مساعدة الأمين العام الأممي ومديرة المكتب الإقليمي العربي، أن العاملين على وأد الأمة العربية أكثر من المناضلين لأجلها، ورأت أن الشريحة ذاتها لم تقتصر على امتلاك أسباب القمع والتهميش والإفقار، بل تعدت على مستوى حيازة "منابر" خاصة بها، وأوعزت الهنيدي أن هؤلاء يخضعون النصوص القانونية والقواعد الفكرية للأهواء حماية لمصالحهم الخاصة .ولاحظ التقرير أن الفساد البنيوي هو أكبر معوقات الإصلاح انسياقا لتقويضه النشاطين السياسي والمدني وخلقه طبقات ذات مصالح محددة، على نحو يجعل الملكية العامة مشاعة للحاكم، وما يحصل عليه المواطن مجرد "منحة" من الحاكم. وانتقد التقرير الزعماء العرب الذي يميلون إلى استخدام الهيئات القضائية من أجل تصفية الخصوم والمنافسين أو تطويعهم، وكذا تأديب الأعوان المتمردين، وتمويل ما أسماه القمع المنظم، واصطلح التقرير على هذه الممارسات بالفساد المسكوت عنه الذي يتيح الإثراء غير المشروع، ويجعل من شعار تطبيق القانون سلاحا مشهرا لضمان استمرار ولائهم. ويحذّر التقرير من عواقب التلاعبات المتفاقمة التي تبتلع بالكاد المنظومة العربية، بحكم تمهيده للفساد الاقتصادي وما يتعلق بهذا الأخير من أدوات التزييف والإمعان في المغانم الشخصية، على غرار مبيعات النفط الخاضعة لاعتبارات عصبية ذهنية مافيوزية بحتة، لن تعالج حسب التقرير إلاّ بإصلاح جذري للبنية السياسية. ويقترح التقرير جملة من الإحالات الممكنة للشوارد المتراكمة، إذ يتمنى أصحابه أن تذكي محتوياته حورا مجتمعيا يدفع باتجاه توسيع نطاق الحرية وإقامة الحكم الصالح، عن طريق تفعيل القوى الاجتماعية نوعيا للتجاوز الاحتباس السائد، الذي يعتريه مثلما قال التقرير حالات من الوهن والعجز، تزيدها وخامة ما يتعرض له الفلسطينيون والعراقيون من انتهاك تزيد في التشتيت والاضطهاد وسط مصادرة لحريات الرأي والتعبير والتجمع، ويتصور واضعو التقرير أن إلغاء حالة الطوارئ وإنهاء أنواع التمييز، ناهيك عن الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، يتيح تغيير النظم سلميا تفاوضيا نحو نسق أكثر تمثيلية. وفي سياق مقارن، دعا التقرير إلى حساسية تبني إصلاح يأتي من الداخل ويبتعد عن استحضار وصفات خارجية، معتبرا أن النفط يستثير أطماع الأجانب ويجنح بهم لممارسة لوزن من الوصاية يتعارض مع رسم صورة مشرقة لأفق الشعوب العربية ودولها. للإشارة تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 أعده مجموعة من المفكرين والدارسين العرب المستقلين، وقد شدد التقريران الماضيان على معاناة العالم العربي من قصور ونقص متعدد الأوجه. كامل الشيرازي